53 ألف وظيفة نصيب البحرينيين في القطاع وسنواصل دعم المؤسسات... الزياني:

28 % مساهمة "الصغيرة والمتوسطة" في الناتج المحلي الإجمالي

قدّرت وزارة الصناعة والتجارة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 28 %، مشيرة إلى طموحها بأن يصل إلى 35 % خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وقال وزير الصناعة والتجارة زايد الزياني في كلمته الافتتاحية للمنتدى السنوي الخامس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي نظمته جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحرينية بالتعاون مع الوزارة ومجموعة أوريكس تحت عنوان "أهمية التسويق والتصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، "إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل اليوم 99 % من الشركات المسجلة في البحرين، وذلك برأس مال يبلغ 1.7 مليار دينار (هذا بخلاف الشركات الفردية)، ونحن نعلم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توظف 42124? موظفاً منهم 52918 موظفاً بحرينياً، وحسب تقديرات وزارة الصناعة والتجارة فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي 28 %، ونطمح أن يصل إلى 35 % خلال السنوات الثلاث المقبلة".

وأضاف الوزير أن "وزارة الصناعة والتجارة تدرك أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، وسوف تستمر في العمل على دعم وتنمية القطاع الاقتصادي".

وأكد الوزير قائلاً "إن جهودنا كحكومة تتركز على خلق بيئة عمل داعمة، فوجود اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية، وتوافر المبادرات التمويلية من قبل تمكين من جهة، أو من خلال تدشين مكتب تسهيل الصادرات بالتعاون مع بنك البحرين للتنمية، فإن كل ذلك لن يكون بديلاً للطموح، فالعمل والمسؤولية تنبع من داخل صاحب العمل وأطلاعه، والحكومة تشجعه أن يبدأ صغيراً ولكن بتفكير أكبر". وأكد الوزير أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها الكبيرة في دعم الاقتصاد الوطني لمملكة البحرين، مشيراً إلى أن وزارته تولي هذا القطاع الحيوي إهتماما كبيراً وأن مشاركتها اليوم بالمنتدى الخامس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نقطة البداية، "وسنواصل دعم وتطوير هذه المؤسسات كي تنمو وتتقدم للأمام وتحقق أهدافها". وقال الزياني على هامش المنتدى إن وزارة الصناعة والتجارة ستعمل بقوة من أجل تطوير قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة والتقدم به للعالمية وحتى بلوغ مرحلة الإدراج في البورصة والتوسع في أعمالها بالشكل الذي يرفع من دعمها للاقتصاد الوطني. وأشار إلى "أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل حضوراً كبيراً في الساحة نسبة إلى حجمها في السوق وتأثيرها الواضح، وأن الحكومة تدعم هذا القطاع بطرق شتى، وعلى المستوى الكبير أيضا من خلال الاتفاقات الدولية سواء اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأميركية التي تعد من أكبر الأسواق في العالم، أو من خلال المشاريع المتخصصة التي تدعمها مؤسسة (تمكين) وغيرها من أشكال الدعم، أو من خلال المشروع تحت الدراسة والرامي إلى تأسيس بنك يدعم الصادرات وذلك بالتعاون مع بنك البحرين للتنمية".

وعن وجهة نظر الوزير بالرسوم التي تم فرضها مؤخراً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها عليها في ظل وجود شكاوى، أكد الوزير الزياني ضرورة النظر إلى الصورة الأكبر ودعم الاقتصاد الوطني وتقويته، فالكل عليه مسؤولية اجتماعية للمساهمة بقدر المستطاع، مشيراً إلى عدم اعتقاده بأن الرسوم مضخمة، كما أن لدى مقارنة هذه الرسوم بالدول الأخرى فإن نسبتها ليست بالكبيرة، ولدى حسابها فإنها تتراوح ما بين 100 إلى 150 ديناراً للمؤسسة والتي ليست جوهرية *بقدر الصحة المعمولة عليها، مؤكداً أن برامج الدعم المقدمة من الدولة للمؤسسات تفوق المبالغ التي يتم فرضها، ويجب أن يتم النظر إلى تطوير الأعمال والإنتاجية حتى لا تتأثر هذه المؤسسات بتغيرات صغيرة.* وسلط منتدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ضم نخبة من المتحدثين والخبراء ورواد الأعمال من البحرين، السعودية، الكويت، لبنان، تركيا، بريطانيا وغيرهم، سلط الضوء على أهم أدوات وإستراتيجيات التسويق وأهميتها لهذه المؤسسات. وتخللته حوارات مثمرة بين الرواد الشباب المشاركين من مملكة البحرين الذين تمثلهم جمعية الرواد الشباب البحرينيين، ونظرائهم من جمهورية مصر العربية حيث ترأس الحوار عميد كلية الأعمال في جامعة بوليتكنك البحرين كورماك ماكماهن.

كما نظمت ورش عمل متخصصة في مجال تأسيس وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وطرحت خلال المنتدى العديد من أوراق العمل التي سلطت الضوء على أهم أدوات وإستراتيجيات التسويق وأهمية التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هدفها تطوير القطاع وتُستبدل باللجنة الحالية وتبقى تحت مظلة "الصناعة"... الشعلة:

مقترح بتشكيل منظمة حكومية مستقلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع يعاني من عدم الاهتمام في اقتصادات الدول النامية | تحفيز أنشطة التصدير يساهم في تسريع النمو الاقتصادي

أمل الحامد من المنامة

اقترح وزير العمل والشؤون الاجتماعية الأسبق عبدالنبي الشعلة استبدال لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة بمنظمة مستقلة تكون مسؤولة عن تأمين وتطوير نمو القطاع وتبقى تحت مظلة الوزارة.

وقال الشعلة في كلمته في المنتدى السنوي الخامس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي نظمته جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحرينية: "أعتقد أن حكومتنا اتخذت بالفعل عددا من المبادرات والتدابير الإيجابية نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إنشاء لجنة تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة، أسندت إليها مسؤولية الإشراف على رفاهية ونمو هذا القطاع". وأضاف: "لعل الوقت قد حان الآن لهذا الإجراء إلى تطوير واستبدال اللجنة المذكورة مع منظمة مستقلة، تظل تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة، لكنها تدار بشكل كامل عن طريق القطاع الخاص". وتابع: "ينبغي دعم التنظيم المقترح ماليا من الحكومة من خلال هيئات ومؤسسات مثل مجلس التنمية الاقتصادية وتمكين، ولكن ينبغي أن تعمل باعتبارها هيئة لتحقيق الربح. البنوك لديها مصلحة كبيرة في ضمان نجاح هذا القطاع، وسوف تمضي قدما بالتأكيد إلى تقديم كل الدعم بما في ذلك الدعم المالي".

وأكد الشعلة أنه "يجب ألا يُعرّض الدعم الحكومي للخطر، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

أهم ما يميزها أنها مرنة وسريعة في الاستجابة للظروف المتغيرة في السوق، يجب أن تكون سريعة وسهلة الاستعمال. ويرى أن تفعيل المنظمة المقترحة للمسألة وأن تكون مسؤولة عن تأمين تطوير ونمو هذا القطاع مع أهداف محددة لتحقيقها". وواصل "لبلوغ هذا الهدف يجب على المنظمة المقترحة ألا توفر فقط خدمات استشارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن أيضا تأمين التنفيذ السليم لهذه المشورة. وينبغي كذلك أن تغطي كامل الجوانب ذات الصلة بتطوير ونمو هذه المؤسسات، من مساعدة في إعداد دراسة الجدوى للمشروع من الاحتياج للدعم المالي، المحاسبة، والمشتريات، والتوظيف، والتدريب، والتسويق، والمبيعات، وتصدير والمعارض التجارية، الخدمات اللوجستية، الخ".

وأعرب الشعلة في مستهل كلمته عن سروره للمشاركة مرة أخرى في ملتقى "يوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الذي تنظمه جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شاكرا رئيس الجمعية وأعضاءها على إتاحة هذه الفرصة له، مثمنا جهودهم الخيرة الهادفة إلى خدمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدفاع عن قضايا هذا القطاع المهم.

وأشاد بـ "الاختيار الصائب لموضوع هذا الملتقى" وهو "أهمية التسويق والتصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، حيث إنه موضوع في غاية الأهمية، وذلك للدور الواضح الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحريك عجلة الاقتصاد وتطوير الأداء الاقتصادي على المستوى المحلي وعلى مستوى المنطقة والعالم".

وأوضح أن "دور هذه المؤسسات وأهميتها في النشاط الاقتصادي لأي دولة ليس في حاجة إلى التأكيد ومن المسلمات الراسخة أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح الحاضنة الرئيسة للمبادرات الفردية ومحرك للنمو بأكبر طاقة وإمكان لخلق المزيد من فرص العمل".

وقال: "إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل 95 % من المؤسسات العاملة في كل دولة بشكل عام، أما في البحرين، فإن هذه النسبة فترتفع لتشكل 99 %، وأصبحت هذه المؤسسات توصف بأنها العمود الفقري للاقتصاد، ومع ذلك فإن هذا القطاع يعاني من عدم الاهتمام خصوصا في اقتصادات الدول النامية بما في ذلك البحرين.

وأردف "لكي ندفع المؤسسات للمساهمة في حركة الازدهار الاقتصادي في البلاد فمن الضروري تشجيعها على التصدير"، مضيفا أن "حجم الاقتصاد في البحرين أصبح حافزا ودافعا لأصحاب المبادرات، وأن فرص التصدير لمثل هذه المؤسسات ازدادت في السنوات الماضية؛ وذلك نظرا إلى تطور مفهوم العولمة.

وكما هو معروف فإن فرص التصدير لم تعد محصورة على المؤسسات الكبرى فقط، وإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصا كبيرة للاستفادة من توسع وانفتاح الأسواق خصوصا في منطقتنا؛ وذلك لازدياد وتيرة الاندماج والانفتاح الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وتوفر خدمات الإنترنت". وقال الشعلة في كلمته "في العصر الرقمي، يعتبر الإنترنت منصة تجارية جديدة، وأصبح عاملا رئيسا لتحفيز وتسهيل أنشطة التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن المعروف أن التصدير أصبح أيضا ضروري لتخفيف كلفة الإنتاج، وتحسين القدرة التنافسية، وزيادة قاعدة العملاء، وتعزيز مكانة الشركة ويعتبر عاملا أساسيا لتحقيق النمو والربحية".

وشدد على أنه "لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تعزيز وتربع النمو الاقتصادي في اقتصادنا الوطني، يتوجب علينا رفع مستوى القدرة التصديرية لهذه المؤسسات واعتبار ذلك الهدف ضمن السياسات الأساسية والأولويات المتقدمة بالنسبة للحكومة وضمن الإستراتيجية التنافسية الشاملة".

وقال: "تزخر البحرين بعدد كبير نسبيا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن ليس لديها جميعها إمكانات التصدير. مع ذلك، فإن المؤسسات التي تقوم بالتصدير تقوم به بكفاءة عالية وسوف يقوم المزيد منها بالتصدير في حالة توافر الدعم المناسب لها، إلا أن البعض منها متردد من اقتحام هذا المجال لعدم قناعتهم بعدم وجود السياسة المطلوبة لحمايتها".

وأضاف: "إنني أؤكد اتخاذ الحكومة مبادرات قيمة للعمل مع هذه المؤسسات وتوفير الأدوات والخدمات المطلوبة لنجاحها، ولكن أكثر من ذلك مطلوب. أصبح للسوق اليوم قدرة تنافسية عالية في كل مكان، أصبح الدافع الحاسم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون السوق".

وأكد أن "سوق المؤسسات الصغير والمتوسطة بحاجة إلى نهج يدفعها للحصول على معرفة المنتجات المطلوبة لطرحها في الأسواق. ومع ذلك، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني عادة من الضعف ممارسة التسويق. وهناك معدلات فشل عالية من الشركات الصغيرة إلى حد كبير في الضعف في التسويق". وقال: "على الرغم من أنه من المسلمات بأن الحاجة للتسويق ضرورية لبقاء النمو والربحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحقيقة هي أن التسويق كان دائما مهمة صعبة لهذه المؤسسات".

وأضاف: "الشركات الصغيرة لا تستطيع تحمل الكلفة لتوفير كادر ذات مهارات عالية، ونتيجة لذلك فهي تعتمد على مهارات رجل الأعمال، وقته، والطاقة والتركيز. ومع ذلك، والتسويق هو المهارة والخبرة التي غالبا لا تتواجد عند العديد من أصحاب الأعمال الصغيرة".

وتابع: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى دعم من خلال توفير وتسهيل الوصول إلى قدرات إدارة التسويق من حيث بحوث التسويق، وإستراتيجيات التسويق والتخطيط والتنفيذ".

واعتبر "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مطلع هذا القرن أثرت بشكل كبير في الاقتصاد العالمي. اليوم حتى الشركة صغيرة قادرة على إنشاء واستخدام الاتصالات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لتلبية احتياجات التسويقية. ومع أقل كلفة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسعت نطاق حجم الشركات الصغيرة، وأصبحت القوة الدافعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. التكنولوجيا تتقدم بسرعة وإستراتيجيات التسويق يجب اتباعها". وشدد على أن "التسويق عبر الإنترنت – على وجه الخصوص – يقدم إمكانات هائلة للتسويق لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اهتمام العملاء في بيئة الإنترنت هائل بالفعل، ويتزايد بسرعة"، مؤكدا "اليوم في الأسواق التنافس المفرط، المؤسسات – كبيرة كانت أو صغيرة – لن تكون قادرة على المنافسة دون اللجوء إلى وسائل الإعلام والتسويق على الإنترنت، وليس لديهم خيار سوى أن يستخدم العصر الرقمي، والذهاب على هذا الخط إذا كانت تريد أن تنمو".

وأضاف: "أصبح استخدام موقع الشركة، محرك البحث الأمثل، ورسائل البريد الإلكتروني، والشبكات الاجتماعية، ومقالات على الإنترنت وغيرها من التقنيات أدوات لا غنى عنها للتسويق. كما أكد في الوقت نفسه أن *"أدوات التسويق التقليدية لا ينبغي تجاهلها، في هذه المرحلة. وفي هذه المرحلة، أود الاعتراف بجهود حكومتنا لتحفيز الاقتصاد، وتوسيع التجارة والصناعة، وتحسين الأعمال وخلق المزيد بيئة استثمار ودية في البلاد".*

ورأى أن "حصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الجهود لا تزال أقل من التوقعات. وفي الواقع، ولكي نكون منصفين، على الصعيد العالمي المشاريع الصغيرة أكثر أهمية ومصدرا للتوظيف، على الرغم من أنها الأقل قيمة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة".

وقال: "لا أحد منا لديه هنا أي شك في أن حكومتنا تدرك تماما أن مفتاح تحقيق هدفها المتمثل في تحقيق الازدهار الاقتصادي هو تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مضيفا "في الاقتصادات المتقدمة تحصل هذه المؤسسات على الدعم المطلوب من المنظمات الحكومية المعنية والمؤسسات المالية".

تصوير: خليل إبراهيم